عام

أزمة التعايش الإيديولوجي في بلدان الثورات العربية

ياسر الملولي
باحث تونسي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
All rights reserved
Mominoun Without Borders

المقدّمة:

تجتاح بلدان الثّورات العربيّة موجات من الأزمات الإيديولوجيّة الحادّة، ولم تمتد أيادي الفتن إلى الإرث الحضاري فحسب، بل إنّها أربكت أيضا الحاضر سعيا منها إلى إفشال المشروع التنويري مستقبلا. غير أنّ الموروث الإنساني، يمكن أن يزوّد بلدان الثّورات العربيّة بالحكمة اللاّزمة، والمكاسب الحضاريّة المتاحة، حتّى تفلت من أزمة التّعايش الإيديولوجي بآلام أخفّ، ولتكتب كذلك تاريخا مشرفا بحبر لن يجفّ.

فما المقصود بالتّعايش والإيديولوجيا؟ وما هي الأسباب المؤديّة إلى بروز أزمة التّعايش بين إيديولوجيات بلدان الثّورات العربيّة؟ وإلام أفضت الأزمات؟ وكيف السّبيل إلى تجاوزها؟

1- تعريف التّعايش والإيديولوجيا:

أ- مفهوم التّعايش:

ورد في لسان العرب لابن منظور مادّة (ع.ي.ش) كما يلي: العيش يعني الحياة، وعاش يعيش عيشًا وعيشةً ومعاشًا وعيشوشةً. (ابن منظور. لسان العرب. المجلّة التّاسعة. دار صادر بيروت. ط 4. 2005. ص 352)، والعيشة ضرب من العيش. ويقال عاش عيشة صدق، وعيشة سوء ...

والتعيّش، هو تكلّف أسباب المعيشة. كما يعني العيش المطعم والمشرب، وما تكون به الحياة.

أمّا مفهوم التّعايش؛ أي المصدر من الفعل المزيد تعايش، فإنّه لم يرد في مادّة (ع.ي.ش)، غير أنّنا يمكن أن نقيسه على فعل عايش الّذي تفيد الزيادة فيه المشاركة، شأن الزيادة في تعايش.

وقد عرّف ابن منظور فعل عايش، بمعنى عاشر. لذلك نخلص إلى أنّ مفهوم المعايشة أو التّعايش هو المعاشرة.

وبما أنّ الطّالبي عرّف التّعايش في سياق حديثه عن الحوار بين الأديان (الطّالبي. محمّد. عيال الله. دار سيراس. ط 3. فبراير 2006. من ص 167 إلى ص 169)، فإنّي سحبت هذا التّعريف في سياق الحديث عن التّعايش بين أبناء البلد الواحد، إذ أن قواعد العيش بين أفراد المجتمع الواحد تقتضي الاعتدال والتّسامح والاحترام، وتكون قاعدة الانطلاق في قبول الغير كما هو، وكما يريد أن يكون على أساس من الحوار، شرط ألا يكون مجرّد مفاوضات تنتهي إلى تنازلات متوازية، إذ يستحيل على أيّ إنسان التّفاوض على حساب ما يعتقده حقّا. وبالتّالي، فإنّ الحوار القائم على المفاوضة أمر مرفوض، لأنّه يقوّض أسس التّعايش.

وإذا كان الحوار الحقيقي، المؤسّس للتّعايش، لا يبنى على المفاوضة، فإنّه يتأسس حتما على الاحترام المتبادل، وقبول الغير كما هو، وكما يريد أن يكون، فضلا عن إيجاد سبيل للتّبادل في الوقت ذاته، لاكتشاف الفروق الّتي يجادل فيها، ويستحيل التغلّب عليها. دون أن ننسى القيم المشتركة الجامعة بين أفراد المجتمع الواحد، مهما اختلفت إيديولوجياتهم، ونعني بذلك إجماعهم على رفض العنف، وإقامة العدل، ونبذ الظّلم. فالقبول بالتعدديّة والاختلاف، سلوك يفضي إلى التّعايش في تعاون وتضامن وتحابٍّ، رغم الاختلافات القائمة بين الإيديولوجيات في جوّ من احترام الغير.

ب- مفهوم الإيديولوجيا:

اعتمدت في تعريف الإيديولوجيا على عبد الله العروي (العروي. عبد الله. المركز الثّقافي العربي. ط 4. 1988. ص 9 و 10)، لأنّه خصّص كتابا بأكمله في البحث عن مفهوم الإيديولوجيا؛ فقد أشار إلى أنّ كلمة إيديولوجيا دخيلة على جميع اللّغات الحيّة، إذ تعني لغويّا في أصلها الفرنسي، علم الأفكار، لكنّها لم تحتفظ بالمعنى اللّغوي، فاستعارها الألمان وضمّنوها معنى آخر، ثمّ رجعت إلى الفرنسيّة، فأصبحت دخيلة حتّى في لغتها الأصليّة.

وقد بيّن العروي صعوبة ترجمة مفهوم الإيديولوجيا إلى العربيّة، بحكم الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى، كمنظومة فكريّة أو عقيدة أو ذهنيّة. وبالعودة إلى العلوم الإسلامية، نجد أنّ كلمة واحدة لعبت الدّور الّذي تلعبه اليوم كلمة إيديولوجيا؛ هي لفظة الدّعوة في الاستعمال الباطني.

واقترح العروي تعريب كلمة إيديولوجيا، وإدخالها في قالب من قوالب الصّرف العربي، فاستعمل كلمة أدلوجة قيسا على وزن أفعولة. ويقال إنّ فلانا ينظر إلى الأشياء نظرة أدلوجيّة، بمعنى أنّه يتخيّر الوقائع، ويؤوّلها بكيفيّة تظهرها دائما مطابقة لما يعتقد أنّه الحقّ. إذْ ذاك يتعارض الفكر الأيديولوجي مع الفكر الموضوعي الّذي يخضع للمحيط الخارجي ويتشبّع بقوانينه.

وقد حاول العروي حصر مفهوم الأيديولوجيا، بالنّظر إلى استعمالاته المتعدّدة، وبحسب الميدان الّذي ينتمي إليه، فانتهى إلى أنّ المفهوم الأوّل يستعمل في ميدان المناظرة السياسيّة، حيث يرى المتكلّم أو السياسي أدلوجته الخاصّة به عقيدة، تعبّر عن الوفاء والتضحية والتّسامي. أمّا أدلوجات الخصوم، فهي أقنعة تتستّر وراءها نوايا خفيّة لا واعية، يحجبها أصحابها حتّى على أنفسهم، لأنّها حقيرة لئيمة. وبالتّالي، فإنّ أدلوجة المتكلّم تهدي إلى دنيا الحقّ والعدل، خلافا لأدلوجة الخصم الّتي تعمي النّاس عن الحقيقة والسّعادة.

أمّا مجال الاستعمال الثاني، فهو المجتمع في دور من أدواره التّاريخيّة، إذ تحدّد الأدلوجة أفكار الأفراد والجماعات وأعمالهم، بكيفيّة خفيّة لا واعية. ولكي يصل الباحث إلى رسم معالمها، لا بدّ له من تحليل أولئك المعاصرين؛ بمعنى أنّ دراسة أدلوجة الخوارج مثلا، تقتضي البحث في أدلوجة عصرهم، أو تلك الأدلوجة المتحكمة في أذهانهم وأذهان أعدائهم، فجعلتهم يهتمّون بمشكلات محدّدة، حاولوا الإجابة عنها في إطار مخصوص.

كما يستعمل مفهوم الأدلوجة استعمالا ثالثا، مرتبطا بمجال الكائن؛ أي كائن الإنسان المتفاعل مع محيطه الطّبيعي، والبحث فيه من قبيل نظريّة الكائن؛ فالماركسيّة مثلا، تحدّد الأدلوجة بكونها واقع وكائن في الآن معا. ولهذا السّبب لا تنفصل فيها نظريّة التّاريخ عن نظريّة المعرفة والكائن.

أمّا الاستعمال الرّابع؛ فهو مشترك بين المجالات السّابقة. فعندما ندرس تأثير أية أدلوجة على الفكر، فإنّنا نبحث في الحدود الموضوعيّة الّتي ترسم أفق ذلك الفكر.

والحدود ثلاثة أنواع: حدود الانتماء إلى أدلوجة سياسيّة، وحدود الدّور التّاريخي الّذي يمرّ به المجتمع ككل، وحدود الإنسان في محيطه الطّبيعي.

وبالتالي، فإنّنا نخلص إلى أنّ مفهوم الأيديولوجيا أو الأدلوجة مزودج: وصفي ونقدي معا. وإذا بقي الباحث في مستوى واحد، فإنّه أصبح يحكم في إطار الحقّ والباطل، ولم يعد بذلك للأدلوجة أيّ مدلول خاصّ، لأنّ المستوى النقدي هو الكفيل بتخليصنا من الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى، كفكر أو ذهنيّة أو عقيدة أو دين أو فلسفة...

وبعد أن عرّفنا التّعايش وأسسه، ونظرنا في الاستعمالات المتنوعة لمفهوم الأيديولوجيا، بحسب الميادين المنتمية إليها، يمكننا المرور إلى تشخيص أزمات التّعايش الأيديولوجي للبحث في العوامل المؤديّة إلى نشوبها.

2– عوامل أزمة التّعايش الأيديولوجي:

إنّ إخفاق دول الثورات العربيّة خلال المرحلة الانتقاليّة اللاّحقة للثّورة، في التصدّي للتحديّات الكبرى الّتي تواجهها، كصيانة الاستقلال الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصاديّة المستقلّة، وإقرار العدالة الاجتماعيّة، وتدعيم ركائز المجتمع المدني، مردّه أسباب عدّة.

أ- الأسباب الدّاخليّة:

***-عوامل ثقافيّة حضاريّة:**

في سياق نقده للتيّارات الإسلامية، يرى حسن حنفي أنّ أصحاب الأيديولوجيا الدينيّة يفكّرون بالذّاكرة، ويرون الحاضر والمستقبل عودًا إلى الماضي؛ (حنفي. حسن. مجلّة الفكر العربي المعاصر. عدد 90-91 يوليوز و غشت. 1991. ص 46 و47) فلا تصلح هذه الأمّة من منظورهم، إلاّ بما صلح به أوّلها. ولمّا كان الحاضر لا يمثّل إلاّ مآسيَ وأحزانا، وهزائم واحتلالا، وقهرا وطغيانا، وتجزئة طائفيّة وتخلّفا، وضياعا للهويّة وتغريبا، وفتورا وسلبيّة؛ فإنّ المثقّف الدّيني يهرب من هذا الواقع المتطرّف، إلى مثال على الطّرف النقيض.

ثمّ يزداد الانفعال بهذا البون الشّاسع، بين الواقع الأليم والمثال البهيج، إذ الماضي بهذه الصّورة يصبح تعويضا وملجأ وملاذا. ويغذّي هذا الموقف النفسي، والحنين إلى الماضي، جذور تاريخيّة تؤصّل هذا الاتجاه، كما تشرّع له حجج نصيّة وعقائدية من قبيل **"خير القرون قرني ثمّ الّذي يلونهم.."**؛ وهذا القول يجعل التّاريخ سائرا باستمرار نحو الأسوأ، والأقل فضلا وكمالا. وهكذا يكون اللّحاق بالجيل الأوّل، هو لحاق بالفضل والخير. أمّا الطريق إلى عصر الخلافة الأول، فإنّه لا يبلغ إلاّ بالقضاء على الحكّام من الملوك والأمراء والعسكر.

غير أنّ التراث القديم، في حدّ ذاته، يحمل في طيّاته ما يقوّض به الأيديولوجيا السلفيّة، خاصّة حينما ننظر إلى تطوّر الوحي من آدم إلى خاتم الأنبياء محمّد. وينضاف إلى كلّ ذلك تطوّر الأديان السماويّة، من اليهوديّة، إلى المسيحيّة، إلى الإسلام. وبهذا المعنى، فإنّ الارتقاء والتقدّم في الوحي يهدف إلى استقلال الإنسان عقلا وإرادة، إذ أنّ التقدّم هو جوهر الوحي؛ والاتجاه نحو المستقبل هو هدف الدّين أو الانتقال من النّقص إلى الكمال، وليس الانحدار من الكمال إلى النقص. ومثلما أنّ في القرآن ناسخ ومنسوخ كدليل على إرادة التقدّم والارتقاء في الشّريعة، فإنّ النسخ كذلك داخل في تطوّر الأحكام من الأخفّ إلى الأثقل، ومن الأثقل إلى الأخفّ.

وقد بيّن عبد المجيد الشرفي، أنّ التصحّر الثقافي سبب عميق لبروز أزمة التّعايش الأيديولوجي (الشرفي. عبد المجيد. **الثورة والحداثة والإسلام**. دار الجنوب للنشر. ط1. نونبر 2011. ص 22). ذلك أنّ العقود الماضية للثورة قد أدخلت شباب بلدان الثورات العربيّة في ثقافة هامشيّة، لا تكترث بواقعه وبمشاكله الحقيقيّة. كما أنّ تسطيح المواضيع الثقافيّة، وتغييب المثقّفين النّزهاء، أسهم في نشأة الأزمة. لذلك صار المثقّف بدوره جزءًا من الأزمة الثقافيّة، لأنّه أصبح يحاسب، لا وفق دقّة أفكاره وصوابها، بل بحسب ما تحدثه مواقفه السياسيّة وتدخّلاته من ضجّة في الرّأي العامّ. إذ أنّ رجل السّياسة كان يحاول جاهدًا منافسة المثقّف في عقر داره؛ أي في مجال المعرفة؛ فيمنع المثقّف بذلك من لعب دور الزّعامة الفكريّة في المجتمع، ومن التأثير في السياسي والدّولة معا. كما افتك منه اختصاصه، وهو المعرفة.

والنتيجة، أنّ دور المثقّف في المرحلة الانتقاليّة الّتي لحقت الثّورة، تحدّد بين دور أصلي: هو المغيّب، ودور فرعي: هو السّائد؛ بمعنى أنّ دوره ظلّ متعلّقا بالسّياسي سلبا أو إيجابا؛ أي في حال المعارضة أو التبرير للسّلطة الحاكمة، فإنّ القضيّة تتعلّق أساسا بالموقع الّذي يحتّله كلّ من السياسي والثقافي.

وتنضاف إلى العوامل الحضاريّة الثقافيّة أسباب أخرى سياسيّة أمنيّة، لا تقلّ شأنا عن الأسباب الأولى.

***- عوامل سياسيّة أمنيّة:**

إنّ الوضع الأمني والسياسي الّذي أفرزته الثورات العربيّة، يعود إلى غياب العنصر الإيديولوجي المنظم، والبرنامج المسبق، منذ انطلاق شراراتها، ممّا انجرّ عنه تسابق في الاستئثار بتقرير مصير الثورة والأحقيّة بتمثيلها، ومحاولات لفرض السلطة والبرامج بالقوّة.

كما أنّ بروز الحركات الأصوليّة الدينيّة المتطرّفة، أدّى إلى التشكيك في أسس الدّولة الوطنيّة، وعدم الاعتراف بشرعيّتها وأحقيّتها في الاستمرار. والأهم من ذلك، أنّ هذه الحركات مهيّأة لاستخدام العنف في مواجهتها مع الدّولة، إمّا دفاعا عن النّفس، أو سعيا لإقامة دولة إسلاميّة أو نظام حكم إسلامي. ومن المؤكّد أنّ هشاشة الوضعين الأمني والسياسي قد أفضت إلى تصاعد هذه الحركات، لا سيّما وأنّ الحكومات الانتقاليّة في بلدان الثّورات العربيّة كانت متذبذبة في تعاملها مع هذه الحركات، بغاية توظيفها ضدّ بقيّة التيّارات الإيديولوجيّة المعارضة لها. وكما هو معلوم، أنّ الدّولة القويّة هي الّتي تمتلك قياداتها القدرة والكفاءة على إشباع الحاجات الأساسيّة لمواطنيها، وحفظ أمنهم، والدّفاع عن حدود الدّولة.

أمّا بغياب القدرة والكفاءة، فإنّ فعاليّة النّظام تتدنّى في هذه الحالة، وتضحي شرعيّة السّلطة الانتقاليّة مهدّدة في أنظار مواطنيها، وفي نظر الدّول الأخرى، وقد تصبح رموزها السّياديّة مستباحة لتحدّيات جماعات القوّة داخليا، ولدول الجوار أو أيّ أطراف أجنبيّة أخرى خارجيّة. إلاّ أنّ العوامل السياسيّة الأمنيّة لا تفسّر وحدها أزمة التّعايش بين الإيديولوجيات. فهناك أسباب اقتصاديّة اجتماعيّة، لا تقلّ أهمية هي الأخرى.

***- عوامل اقتصاديّة اجتماعيّة:**

ليس من الخفيّ، أنّ العوامل الاقتصاديّة حاسمة في أمن المجتمعات واستقرارها. غير أنّ الرخاء الاقتصادي والرفاهيّة الاجتماعيّة لا يتيسّران إلاّ باستقرار سياسي وأمني. فالاستنزاف الحاصل لخزائن دول الثّورات العربيّة طيلة عقود الاستبداد، جعل الحكومات الانتقاليّة غير قادرة على إرساء بنية تحتيّة ملائمة للاستثمار المحلّي أو الأجنبي، بالإضافة إلى فشل المسؤولين في هذه الحكومات، في إدارة الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بسبب قلّة الخبرة والكفاءة، أو نتيجة لغضّ النّظر عن الفساد المالي الحاصل قبل الثورة. فحتّى

الملفات الاقتصاديّة المحرجة قد سوّيت مع الأحزاب الفائزة في انتخابات المرحلة الانتقاليّة، ولم تنتفع بها الدّولة إلاّ قليلا.

لذلك كانت التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة تحدّيا واختبارا صعبا، أخفقت الحكومات الانتقاليّة، وإن بدرجات مختلفة، في اجتيازهما، أو على الأقلّ في الحدّ من تدهور البنية الاقتصاديّة. وبما أنّ الجانب الاجتماعي وثيق الصّلة بالجانب الاقتصادي، فإنّ العجز في مجال إقرار العدالة الاجتماعيّة يعدّ سببا آخر للأزمة، خاصّة وأنّ الفرص بين أفراد المجتمع ظلّت غير متكافئة، كما غاب كذلك الاتّساق بين معايير الأداء في العمل، ومعايير المشاركة في الثّروة الوطنيّة، مثلما انعدمت القدرة على إشباع الحاجيات الأساسيّة للمجتمع.

لكنّ العوامل الداخليّة لا تشخّص بمفردها أزمة التّعايش الإيديولوجي، فهناك عوامل خارجيّة على درجة كبيرة من الخطورة، تكمن وراء الأزمة.

ب- الأسباب الخارجيّة:

***- الضّغوطات الأجنبيّة:**

تجدر الإشارة، إلى أنّ التدخّل الأجنبي في سياسة بلدان الثّورات العربيّة لا يقتصر على البلدان الغربيّة فحسب، بل حتّى بلدان الخليج العربي وتركيا ضالعة في توسيع الهوّة بين الأيديولوجيات. ذلك أنّ تباطؤ بعض البلدان الأوروبيّة في تسريع ملفات الأموال المنهوبة، من قبل حكومات ما قبل الثّورة، قد شكّل عاملا مباشرا في تردّي الواقع الاقتصادي، ونشوء الأزمة تباعا. فضلا عن أنّ الغرب قد أحجم في أكثر من مرّة، عن الوفاء بوعوده الماليّة تجاه بلدان الثورات العربيّة، كما فرض شروطا مجحفة للدّعم، سواء عبر المساعدات أو القروض. وينضاف إلى ذلك، أنّ بعض البلدان الغربيّة قد سحبت بعض شركاتها من داخل بلدان الثّورات العربيّة، نحو بلدان عربيّة أخرى لم تشهد الثورات، بتعلّة غياب الاستقرار الأمني والسّياسي؛ فكانت هذه الحجج ورقات ضغط على الشّعوب وحكّامهم، في البلدان العربيّة الّتي شهدت الثورات. والغرض من كلّ ذلك، هو إخضاع تلك البلدان لسلطة الغرب اقتصاديّا وثقافيّا، رغم أنّ المدّ الثوري يطمح إلى التحرّر من التبعيّة بكافّة أشكالها.

وكما أشرنا سلفا، إلى أنّ التدخّل الأجنبي هو أيضا خليجي، فإنّه من المفيد أن نستقرِئ سلوك بعض البلدان الخليجيّة ومواقفها، ممّا حصل من ثورات في المنطقة العربيّة؛ إذ أنّ قطر والسعوديّة قد ضختا أموالا طائلة لفائدة الأحزاب ذات التوجّه الدّيني، أو لحساب جمعيّات ترتدي غطاء دينيّا، بهدف تكريس توجّه سلفي داخل بلدان الثّورات العربيّة، ينسجم وأنظمتها. فالخوف من امتداد الثورة إلى بقيّة بلدان الخليج العربي من جهة، والحرص على ضمان المصالح الاقتصاديّة من جهة ثانية، أمران مفسّران لسلوك قطر والسعوديّة إزاء بلدان

الثّورات العربيّة. وما يحصل في سوريا مثلا، لأكبر دليل على كلامنا، خاصّة وأنّ هذين البلدين، قد دعّما الشبّان السلفيين المتطرّفين لقتل مواطنين أبرياء، وتشريد مئات العائلات، متحالفين في ذلك مع النيتو من ناحية، ومع تركيا من ناحية ثانية، بما أنّها سهّلت عبور المجاهدين إلى سوريا، عبر مطاراتها وأراضيها (القلعي. مصطفى. **التيّار الإخواني في تونس: اللعب بالدّين والعنف**. دار صامد. ط 1. أكتوبر 2013. ص 106 و107).

لكنّ الضغوطات الأجنبيّة لا تفسّر وحدها أزمة التّعايش الإيديولوجي، لأنّ تداعيات النظام العالمي الجديد، قبل الثورات وبعدها، قد شكّلت أيضا أسبابا مباشرة للتفكّك.

***- العولمة:**

أدّت العولمة في بلدان الثّورات العربيّة خاصّة إلى انعكاسات سلبيّة، في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية والسياسيّة كذلك؛ فمن الجانب الاقتصادي، أبرمت في إطار المنظّمة العالميّة للتّجارة، اتّفاقيات تزيد من حريّة المبادلات، لذلك تأثّر النسيج الصناعي في بلدان الثّورات العربيّة، فعجزت عن منافسة المنتوجات الغربيّة، وبحكم التخفيض التدريجي للرّسوم الجمركيّة، إلى حدّ إلغائها، كما تمّ في تونس مثلا سنة 2008. (المحجوبي. علي. **العالم العربي الحديث والمعاصر: تخلف فاستعمار فمقاومة**. دار محمّد علي الحامي. ط 1. 2009. من ص 91 إلى ص 95). فقد أثرت تلك الاتّفاقيّات سلبا على المداخيل الجبائيّة، وعلى الصّناعة، لأنّ رجال الأعمال التونسيّين لم يكونوا مقتنعين بنجاعة التأهيل الصناعي، وفضّلوا استثمار أموالهم في قطاعات أخرى، كالتجارة والسّياحة، باعتبارها توفّر ضمانات أكثر وتدرّ أرباحا عاجلة. وفي هذه الحالة، فإنّ القطاع الصناعي مهدّد بالانهيار.

ولم تشمل الأزمة الاقتصاديّة تونس فحسب، بل إنّ نتائج العولمة اقتصاديّا قد امتدّت كذلك إلى مصر، حيث إنّها فتحت أسواقها على مصراعيها أمام البضائع الأجنبيّة، ورؤوس الأموال الغربيّة، فازداد استفحال التسرّب المالي والمديونيّة، وصارت المصارف المحليّة في هذين البلدين مهدّدة بالإفلاس، ما دامت الشركات الأجنبيّة قد تمكّنت من السمسرة والمضاربة في أسواق القيم المنقولة، والتّلاعب بالعملات الوطنيّة. كما خلّفت العولمة في بلدان الثورات العربيّة آثارا اجتماعيّة سلبيّة، إذ نجم عن إغلاق العديد من المصانع العاجزة عن المنافسة الأجنبيّة ارتفاع نسب البطالة، خصوصا في صفوف الشبّان المتحصّلين على شهادات جامعيّة.

وتزداد الأوضاع تأزّما مع الزيادة في الضّرائب، لتعويض الانخفاض الحاصل في الضرائب الجمركيّة، ممّا يثير توتّرا اجتماعيّا يهدّد الاستقرار والأمن. علما وأنّ حكومات ما قبل الثورة وما بعدها، قد لجأت إلى انتهاك الحريات العامّة لإحباط التوتّر الاجتماعي. وتنضاف إلى النتيجتين السّلبيتين السّابقتين آثار ثقافيّة وسياسيّة سبّبتها العولمة، إذ أنّ ضعف الاعتمادات الماليّة وتكبيل حريّة الفكر والإبداع في بلدان الثورات

العربيّة، أفرز فراغا ثقافيا وطنيّا، استغلّته الثقافة الغربيّة بأبعادها الأدبيّة، والموسيقيّة، والسينمائية، والتشكيليّة، على حساب الثقافة الوطنيّة (المحجوبي. علي. المرجع نفسه. ص). وقد أحرج هذا الغزو الثقافي النخبة العربيّة، ذات الثقافة العصريّة الدّاعية إلى الحداثة، لأنّه نظر إلى هذه النخبة كحليف موضوعي للغرب، والحال أنّ منطلقاتها وطنيّة. لذلك ترك الباب مفتوحا أمام الحركات الأصوليّة المتشدّدة، للدّفاع عن الثقافة العربيّة الإسلامية والهويّة الوطنيّة، فوجدت هذه الحركات بذلك، صدى كبيرا، لا سيّما في أوساط ضحايا العولمة، بل إنّها صارت تفرض إيديولوجيتها فرضا، وتعادي غيرها من الأيديولوجيات الّتي لا تنسجم مع خلفيّاتها الفكريّة.

ولا يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، لأنّ النظام العالمي الجديد ممثّلا في العولمة، قد شجّع الجريمة والإرهاب. وبالتّالي، فإنّ العصابات العالميّة ستحاول أن تجد موطأ قدم داخل بلدان الثورات العربيّة.

***- الشّبكات الإجرامية والإرهابية:**

نعلم جيّدا، أنّ الجريمة المنظّمة تقوم أساسا على المتاجرة بالمخدّرات والبشر والأسلحة. لذلك، فإنّ التنظيمات الإجرامية الّتي تلجأ أحيانا إلى التخفّي وراء منظّمات أو مؤسّسات قانونيّة، تسعى جاهدة إلى إبقاء الوضع في حالة من الفوضى العارمة، خاصّة داخل البلدان الّتي تشهد ثورات سياسيّة، كما أنّها تراهن دائما على زرع الفتنة بتجنيد المليشيات المسلّحة، المدعومة كذلك من قبل تنظيمات عنصريّة وإرهابيّة. فما يقع في سوريا مثلا، خير شاهد على ارتباط العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية بالتنظيم الصّهيوني، على الأقل في مستوى القيادات. ذلك أنّ الحدّ يقام في هذا البلد على كلّ من لا يدعم التيّار السلفي، والحال أنّ الخطر الصّهيوني يتربّص بالمنطقة العربيّة ككلّ.

وقد عمدت المنظمات الإرهابية إلى إرباك بقيّة الأيديولوجيات فكرا وممارسة؛ فما إشاعة الخوف بين النّاس بتنفيذ عمليّات إرهابيّة، أو إرسال برقيّات تهديد إلى مثقّفين وسياسيّين وأمنيين، أو نصب الكمائن للعسكريين، إلاّ وجوه للقمع المادّي والمعنوي الممنهج.

وبالنظر إلى العوامل الدّاخليّة والخارجيّة، المتسبّبة في أزمة التّعايش الإيديولوجي، سندرك حتما وقع التّداعيات، وخطورة النّتائج على كافّة المستويات، في بلدان الثّورات العربيّة.

3- تداعيات الأزمة:

أ- على المستوى الثقافي الحضاري:

إنّ من أهمّ النّتائج السلبيّة النّاجمة عن أزمة التّعايش الأيديولوجي، سيادة ثقافة العنف بدل الحوار؛ فالأزمة حضاريّة أخلاقيّة بالأساس، لأنّ أسس التّواصل الحضاري والمدني شرعت تضمحلّ شيئا فشيئا. وفي المقابل،

أمسى العنف الممنهج بضاعة تسلّع وتفرض داخل بلدان الثورات العربيّة. إذ يقول مصطفى القلعي في هذا الشأن: **"العنف صار سلطة، بل سلطانا، وسلطة العنف تؤثّر في السّلطة، أيّة سلطة في مفهومها الواسع، وتتقاطع مع سلط أخرى؛ تتقاطع مثلا، مع سلطة الجهل، ومع سلطة الإجرام، ومع سلطة العنصريّة، ومع سلطة النفوذ المحلّي أو الجهوي، ومع السلطة الفئويّة الدينيّة، وتتعارض مع السلطة السياسيّة، والسّلطات المدنيّة، والمؤسّسات، وسلطة القيم والأخلاق"**. (القلعي. مصطفى. **التيّار الإخواني في تونس: اللّعب بالدين والعنف**. دار صامد. ط 1. أكتوبر 2013. ص 99). والتطرّف والعنف، هما وجهان لعملة واحدة؛ إذ أنّ التطرّف كما عرّفه الجابري: " مجاوزة لحدّ الاعتدال، وهو انزواء وابتعاد، وأخذ بطرف واحد، وإهمال أو إنكار لباقي الأطراف. وبما أنّ المتطرّف يحصر الصواب في الطّرف الّذي اختاره وحده دون غيره، فإنّه بالتّالي يهمل الباقي ويقصيه، وبذلك يمارس عدوانا على الأشياء، وتعسّفا في الأحكام، معتبرا ذلك صوابا ومعرفة" (الجابري. محمّد عابد. **المسألة الثقافيّة في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربيّة. ط 2. 1992. ص 118). كما يضيف في موقع لاحق قائلا: "التطرّف إذن، موقف غير عقلاني، لا يصدر عن العقل، إنّه بكلّ تأكيد يصدر عن العاطفة، لا بل عن الانفعال والهوى. ولذلك كان التطرّف دوما، عبارة عن ردّ الفعل وليس الفعل" (الجابري. محمّد. المرجع نفسه. ص 120).

إنّ العنف والتطرّف يؤدّيان حتما، إلى إهدار الفكر، وإلى فقدان السّيطرة، وإفلات زمام تسيير الحاضر، واستشراف المستقبل وصناعته. فالتحريم والتكفير الديني، كما التجريم المخابراتي السياسي، والحجر على العقول الّذي تمارسه الأيديولوجيات المتطرّفة، تدفع بالإنسان إلى الرّضوخ؛ وبالتّالي، تعطيل العقل، وما ينتجه من فكر تحليلي، نقدي، تساؤلي، تجاوزي. (حجازي مصطفى. **الإنسان المهدور: دراسة تحليليّة نفسيّة اجتماعيّة**. المركز الثقافي العربي. ط 2. 2006. ص 167).

وأوجه التطرّف والعنف، والأزمة الحضاريّة الثقافية، ملموسة في بلدان الثورات العربيّة بصفة متواصلة، مثلما يبدو ذلك في تبادل السباب والشّتائم والتهديدات عبر مواقع التّواصل الاجتماعي، وحتّى داخل الفضاءات الحواريّة، الإذاعية والتلفزيّة على حدّ سواء. ولا يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، لأنّ استهداف المثقفين صار أمرا عاديا، سواء أكانوا مسرحيين أو موسيقيين أو فنّانين تشكيليين أو صحفيين. هذا فضلا عن التعدّي على المكتسبات الحضاريّة الأثريّة، إمّا بحرق مقامات الأولياء الصّالحين، أو بسرقة الآثار النّادرة وإتلافها.

ومثلما أنّ شعوب بلدان الثّورات العربيّة قد انزلقت في متاهات الانحدار الأخلاقي، وانحرفت عن المسار الحضاري الثقافي النيّر، فإنّ غياب التّعايش الإيديولوجي أفرز أزمة سياسيّة أمنيّة خطيرة للغاية.

ب- على المستوى السياسي الأمني:

لقد فشلت الحكومات الانتقاليّة في بلدان الثّورات العربيّة، وإن بدرجات متفاوتة، في توسيع قاعدة الائتلاف، وقاعدة المشاركة السياسيّة، وفتح قنواتها أمام التكوينات الاجتماعيّة، القديمة والجديدة، نتيجة لجهل النخب السياسيّة الحاكمة بقوانين التاريخ والاجتماع، أو لأنّها تجاهلت هذا الأمر، وتعمّدت النكوص عن تفعيل مطالب الشّعوب الثائرة. لذلك عجزت عن تقنين ما فهمته إجرائيّا ومؤسّسيّا، وأضحت مصالحها الضيّقة القصيرة الأمد تعميها عن مصالحها أوّلا، وعن مصالح المجتمع الطّويلة الأمد ثانيا. وبالنّظر إلى اهتراء مؤسّسات الدّولة، والاختراق الحاصل في أجهزتها، والتّراجع عن أداء دورها المناط إليها، ينشأ ما يشبه الفصام الكامل بين مكونات المجتمع المدني، بأحزابه وجمعيّاته ونقاباته من جهة، وبين السّلط الانتقاليّة من جهة ثانية. وأمام الإخفاق في مواجهة الأزمة السيّاسيّة، تعدّدت الاحتجاجات بأشكال متنوعة، إذْ اتّسعت رقعة المظاهرات والإضرابات العنيفة، والانتفاضات الشعبيّة والعصيان المدني، بغاية فرض الاستجابة للمطالب السياسيّة، أو لإزاحة السّلط الانتقاليّة، تمهيدا لتعويضها بنخب سياسيّة جديدة، تكون أكثر تهيّؤًا لقيادة بلدانها. وفعلا، هذا ما حصل في مصر، حيث مثّل خروج الملايين من المصريين إلى ميدان التحرير ذريعة مناسبة لاستبدال حكم الإخوان بنفوذ الجيش.

أمّا على المستوى الأمني، فإنّ ظاهرة الإرهاب تعدّ أخطر انعكاس سلبي، وأوخم العواقب. ذلك أنّ الألوية الإرهابيّة، في بلدان الثّورات العربيّة، قد نشطت بشكل لافت للنظر، مستهدفة القادة السياسيين والأمنيين والعسكريين؛ فما اغتيال السياسيين شكري بلعيد، ومحمّد البراهمي، أو تنفيذ عمليّات إرهابيّة ضدّ الجيش في تونس، إلاّ محاولات لتشتيت الجهود الأمنيّة، وإنهاك للدّولة المدنيّة في مرحلة أولى، ثمّ الانقضاض عليها وتحويل صيغتها إلى دولة دينيّة في مرحلة لاحقة. وقد أصبح الإرهاب في بلدان الثّورات العربيّة يعمل بشكل منظّم، في خضمّ ملاءمة مناخ الفوضى، واستفحاله في المنطقة، ويظهر ذلك في التنسيق الدّائم بين الشّبكات الإرهابية داخل البلدان العربيّة وخارجها. فضلا عن مدّ يد المعونة بالسّلاح والمال والمجنّدين المعبّئين.

والحاصل من كلّ ذلك، أنّ الفراغ السّياسي والأمني يعمّق الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة على حدّ سواء.

ج- على المستوى الاقتصادي الاجتماعي:

لئن بدت العدالة الاجتماعيّة أبرز مطلب ثوري في المنطقة العربيّة المنتفضة؛ فإنّ الصّراع الإيديولوجي قد كبّل المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويتّضح ذلك جليّا في اختلال توزيع الثّورة، وتراجع قيمة العمل المنتج، وزيادة الهوّة بين الأغنياء والفقراء. فضلا عن تفشّي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، الأمر الّذي جعل الطّبقتين العاملة والمتوسّطة تقودان الاحتجاجات المتكرّرة، إمّا بسبب التضخّم الضّريبي أو نتيجة لتخفيض الدّعم عن السّلع الأساسية، أو لتنامي نسب البطالة، دون أن ننسى كذلك غلاء المعيشة، وارتفاع نسبة التضخّم، وتدهور

قيمة العملة المحليّة أمام العملات الأجنبيّة. وبالتّالي، فإنّ الصراع ظلّ قائما بين الحكومات الانتقاليّة من جهة، وبين الهياكل النقابيّة، وحتّى منظّمات الأعراف من جهة ثانية.

وقد تجسّد عمق الهوّة بين التيّارات الأيديولوجية في تونس، حينما استهدف النقابيون واعتدي على مقّراتهم، لا من قبل السّلطة الانتقاليّة فحسب، بل كذلك من خلال أذرعها وروابطها الّتي ادّعت وصايتها على الثورة. ومن الوقائع التاريخيّة الّتي لا يمكن نسيانها، ما حدث في سليانة على إثر احتجاج التونسيين على التهميش الاقتصادي والاجتماعي، إذ تهاطل الرشّ على أعين شباب المدينة يفقؤها، في نوفمبر وديسمبر 2013.

وبعد استقرائنا الأوضاعَ في بلدان الثّورات العربيّة، سواء بتشخيص عوامل الأزمة الأيديولوجيّة، أو برصد مختلف تداعياتها، ارتأينا محاولة إضاءة السّبيل أمام القارئ العربي، علّنا نسهم، ولو بقدر يسير، في التخفيف من حدّة الصّراع الأيديولوجي، لأنّ ما تعيشه بلدان الثّورات العربيّة لا يحتمل، ولكنّ الأمل مازال قائما لتحسين الأوضاع داخلها.

فكيف السّبيل إلى تجاوز أزمة التّعايش الأيديولوجي؟

4– سبل تجاوز الأزمة:

يجب الإقرار أنّه من الصعب تفادي الأزمة بسهولة، لأنّ الثّورات الّتي قامت في المنطقة العربيّة لم تكن لها زعامات، ولا إيديولوجيا واضحة. بالإضافة إلى أنّ أغلب الإيديولوجيات المتصارعة تستعجل الوصول إلى الحلول قبل المرور بتحليل الواقع، إذ أنّ حاضرنا لم يحلّل تحليلا علميّا كافيا، بل إنّ القفز على الواقع لتقديم حلول يمكن الرّضا بها أو مخالفتها، هو الأمر السّائد عموما. لذلك، دعا بعض المفكّرين، أمثال عبد المجيد الشّرفي، بعيد الثّورة إلى تعميق النّظر في حاضرنا وواقعنا، كي نستطيع بناء مستقبلنا على أسس متينة. كما ألمع إلى تعميق المعرفة بالواقع، بدقّة وشموليّة، دون استعجال الحلول (الشرفي. عبد المجيد. المرجع نفسه. ص 65).

وإذا كان الدّين معطى من معطيات المجتمع الأساسيّة، فإنّه يتحتّم دراسة طريقة تديّنه وتطوّر هذه الطريقة. فلئن أقرّ أصحاب الإيديولوجيا الدينيّة بأنّ التديّن واحد، فإنّ مؤاخذتهم على هذا التصوّر ضرورية، لأنّهم لا يميّزون بين الدّين والتديّن، إذ نعلم جيّدا أنّ الدّين واحد، وأمّا التديّن فهو يختلف ويتطوّر. وحينما يتطوّر، فإنّه لا محالة يتكيّف بحسب المعطيات التاريخيّة. ولهذا فإنّ دراسة أشكال التديّن الحديث أمر حتمي، بغية إدراك انعكاسات هذا التديّن على الاقتصاد والسّياسة، وكلّ مظاهر الحياة الأخرى. فليس المقصود بدراسة واقع التديّن، البحث في الخطاب الدّيني والنظريّات الدينيّة فحسب، بل ينبغي كذلك دراسة الواقع الدّيني، كما يتجلّى في السّلوك والخطاب معا. لذلك فإنّ دراسة الواقع الدّيني بكلّ تجلياته، في حاجة إلى معرفة عميقة وعلميّة.

أمّا الأمر الثّاني الّذي يتطلّب مراجعته، فيكمن في العلاقة بين السّياسي والثّقافي؛ فالمعلوم أنّ عمليّة الفصل بينهما أمر غير ميسور. لذا يجب ترتيب العلاقة بينهما بكيفيّة تضع الثقافي في المرتبة الأولى، بمعنى أنّ المثقّف هو من يرسم الملامح الكبرى لما ستكون عليه السّياسة، فيكون الثقافي موازيا للسيّاسي أو سابقا له. وفي هذه الحالة، يمكن للمثقّف أن يستعيد دوره، بل إنّ هذه العودة هي الكفيلة بأن تصنع لنا المثقّف العربي المنشود، وأن تنزّله من جديد في واقعه، حتّى تعود الحياة إلى ثنائيّة الفكر والواقع. ولن تقو هذه الثنائيّة على مقارعة الزّمان، ما لم تقم بينهما علاقة تأثّر وتأثير، وجدليّة التعبير المتبادل المواكبة للتّاريخ. فبهذا المنحى يستعيد المثقف دوره كحلقة وصل رابطة بين النظريّة والتطبيق؛ وإذّ ذاك يستطيع أن يخطّط لمستقبل أفضل.

وهناك أمر ثالث لا مندوحة عن ذكره، وهو أنّه في حالة بقاء المثقّفين أسرى الحلول الثلاثة: الرجوع إلى الماضي أو القفز نحو المجهول أو التّوفيق بين الموقفين؛ فإنّهم سيفشلون حتما، لأنّ الرّجوع إلى الماضي يفصلنا عن العصر، واتّباع الغرب بالارتماء كليا في أحضانه يجتثّنا من جذورنا. أمّا خيار التّوفيق، فهو ليس إلاّ مجرّد تلفيق يحوي في دفّتيه داء الانبتات والتأزّم.

وبالتّالي، فإنّ جميع الخيارات الإيديولوجيّة انقطاع عن التّاريخ، وتحريف للواقع، وإغفال لشروطهما. إذ لا يمكن بناء المستقبل إلاّ باعتناق حركة اعتزال جديدة، بلباس العصر، فيها من العقلانيّة ومراعاة الواقع ما يجعلها مواكبة للتّاريخ والعصر، وفيها كذلك من التجذّر والأصالة ما يجعلها منغرسة في تربتها الأصليّة؛ أي أنّها حركة عقلانيّة من داخل الفضاء الثقافي العربي الإسلامي.

الخاتمة:

إنّه من الخطأ الظنّ بإنهاء المعارضة والاختلاف الأيديولوجي، لأنّ التنوّع أمر طبيعي وضروري. لذلك نأمل على الأقل، أن يتبلور شيء من الإجماع غير الإجماع التقليدي، ولكنّه نوع من الوفاق على حلول لا ترضي الجميع، مثلما أنّها لا تغضب الأكثريّة. فالمفروض ألا يكون التّجاذب الأيديولوجي أمرا سلبيّا في المطلق، ومبعثا لأزمة التّعايش، لأنّ الحوار والنّقاش العلني والوطني هو الّذي سيضعف ظاهرة الاحتقان.

لذا ينبغي أن تسعى الأيديولوجيات، على اختلاف مشاربها، إلى أن يكون الاستقرار الجديد المنشود استقرارا حاصلا على قدر أدنى من الوفاق على الأمور الأساسيّة الجوهريّة. وأمّا الأمور الثانويّة العرضيّة، فإنّ الاختلاف فيها سيظلّ قائما، ولن يمثّل خطرا مهما كان نوعه.

قائـــمـــة الـــمـــــراجع:

1- ابن منظور، **لسان العرب**، المجلّد 9، دار صادر بيروت، ط 4، 2005
2- الطّالبي، محمّد، **عيال الله**، دار سيراس، ط 3، فبراير 2006
3- العروي، عبد الله، **مفهوم الأيديولوجيا**، المركز الثقافي العربي، ط 4، 1988
4- حنفي، حسن، مجلّة الفكر العربي المعاصر، عدد 90-91، يوليوز و غشت، 1991
5- الشّرفي، عبد المجيد، **الثّورة والحداثة والإسلام**، دار الجنوب للنّشر، ط 1، نونبر 2011
6- المحجوبي، علي، **العالم العربي الحديث والمعاصر (تخلّف، فاستعمار، فمقاومة)**، دار محمّد علي، ط1، 2009
7- القلعي، مصطفى، **التيّار الإخواني في تونس: اللّعب بالدّين والعنف**، دار صامد، ط 1، أكتوبر 2013
8- الجابري، محمّد عابد، **المسألة الثقافيّة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط 2، 1992
9- حجازي، مصطفى، **الإنسان المهدور: دراسة تحليليّة نفسيّة اجتماعيّة**، المركز الثقافي العربي، ط2، 2006

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com